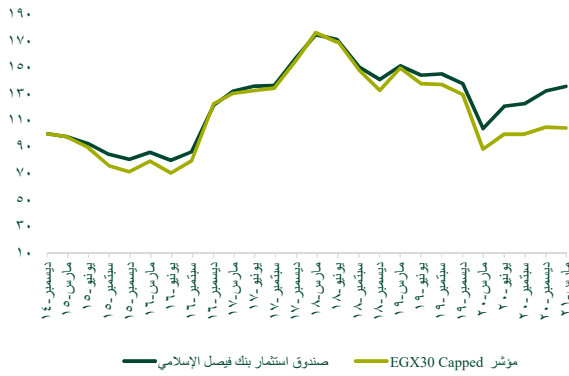


محفظه الصندوق

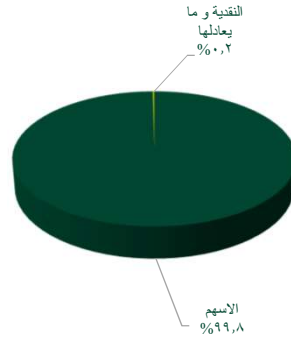
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢١	٢,٦%
العائد منذ بداية العام	٢,٦%
٢٠٢٠	-٤,٠%
منذ ٥ سنوات	٥٨,٠%
منذ التأسيس	١٠٣,٧%

الاداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدون الخزنة وسندات الخزنة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة اسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصرفي من كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر - ٢٠٠٤
سعر الوثيقة ج.م	\$ ١١٤,٨٤
اجمالي التوزيعات من التأسيس	\$ ٧٤,٢٥
كود الصندوق في Bloomberg	EFGFISL
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٧٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الإسلامي المصري	١٩٨٥١
تليفون	+٢٠٢-٣٣٧٦٢٢٨١
فاكس	
العنوان الإلكتروني	http://www.faisalbank.com.eg

تحليل السوق

أداء الربع الأول من عام ٢٠٢١ :

انخفض مؤشر السوق الرئيسي EFGX30 بنسبة ٢,٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢١ ، متراجعا عن أداء مؤشر MSCI للأسواق الناشئة الذي ارتفع بنسبة ١,٩٪ خلال نفس الفترة. نلاحظ أن مصر بدأت العام بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر EFGX30 بنسبة ٦,٣٪ في الشهرين الأولين من عام ٢٠٢١ ، إلا أن جميع المكاسب تلاشت وتحولت إلى أداء سلبي منذ بداية العام حتى تاريخه بعد انخفاضه بنسبة ٨,٣٪ في مارس.

واقترن الأداء الإيجابي للسوق في الشهرين الأولين بتخففات جيدة من المؤسسات الأجنبية والعربية بإجمالي شراء بلغ ٦,٨ مليار جنيه وصافي شراء قدره ٦٧٠ مليون جنيه. واصلت المؤسسات العربية سياستها الشرائية في مارس بصافي شراء قدره ٩٣ مليون جنيه مصري ، مما يدل على صافي شراء حتى تاريخه يقدر بـ ٤٠٠ مليون جنيه ، في حين تحولت المؤسسات الأجنبية إلى صافي بيع بقيمة ٣٧١ مليون جنيه ، مما يعني صافي بيع قدره ٩ ملايين جنيه في الربع الأول من ٢٠٢١.

من الجدير بالذكر أن شهر مارس شهد خروج تخففات استثمارية من الأسواق الناشئة بصورة عامة و هو ما أدى إلى انخفاض مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة ١,٧٪. و حدث هذا انخفاض أكبر في السوق المصري نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية:

- ١) يعتبر السوق المصري من أقل الأسواق من حيث السيولة بين الأسواق الناشئة وبالتالي فهو عرضة لمزيد من التقلبات وسط التخففات الخارجة.
- ٢) قلة الرغبة في الشراء لدى المستثمرين المحليين والأجانب بسبب مخاوف من نتيجة الخلاف حول سد الملاء بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى.
- ٣) أدى تصحيح السوق إلى إطلاق العديد من ال margin calls بين الأسهم المضاربة مما أثر على الفترة الشرائية للمستثمرين الأفراد.

النظرة المستقبلية

نعتقد أن الاقتصادات العالمية ستعاني تدريجياً خلال عام ٢٠٢١ ، وستكون سنة انتقالية إلى أن يتم إنتاج كميات كافية من اللقاحات وإتاحتها لنسبة كبيرة من العالم ، وبالتالي التمكن من العودة إلى الحياة الطبيعية في عام ٢٠٢٢. ومع ذلك ، لدينا نظرة إيجابية لأسواق الأسهم وذلك لعدة أسباب:

- ١) تحسن الظروف الاقتصادية عالمياً بشأن التطعيم إلى جانب تحسن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين سيؤدي إلى مناخ استثماري أفضل وديمقراطية الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق الناشئة.
- ٢) توسع نطاق التحفيز النقدي العالمي لدعم أنشطة التصنيع في أوروبا وآسيا ، مما سيضع الطلب على السلع ومن الممكن أن يثبت أسعار النفط فوق ٦٥ دولاراً أمريكياً للبرميل.
- ٣) قرار البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة بنسبة ١٠٠٪ منذ بداية دورة التيسير في فبراير ٢٠١٨ سيؤدي إلى تحسن قدرات الاقتصاد وتعزيز أفاق النمو بعد عصر فيروس كورونا.
- ٤) نتوقع أن تتحسن الأرباح في عام ٢٠٢١ بعد الانتهاء من عمليات الإغلاق الكلي التي حدثت في عام ٢٠٢٠. وسيكون الائتماني في نسب الأرباح محركاً رئيسياً لأداء السوق. يتم تداول السوق حالياً عند مضاعف ربحية ٧,٤ مرة لعام ٢٠٢١ مع وجود فرصة لارتفاع هذا المضاعف إلى ١٠,٠ مرة مما يعني احتمال ارتفاع بنسبة ٣٠٪.

الاقتصاد

ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢,٠٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠/٢١ من ٠,٧٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠/٢١ مما يعني نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١,٤٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢١ مقارنة بنمو ما قبل جائحة الكوفيد بنسبة ٥,٦٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٠/١٩. تتوقع الحكومة أن يواصل نمو إجمالي الناتج المحلي تحسناً تدريجياً في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠/٢١ حيث ارتفع إلى ٢,٨٪ في الربع الثالث و ٥,٣٪ في الربع الرابع، مما يعني نسبة إجمالي الناتج المحلي المتوقع ٢,٧٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢١. ويختر الضغط على قطاع السياحة بالإضافة إلى تراجع الاستهلاك المحلي الخاص من العوامل المؤثرة على معدلات النمو.

تضاعف عجز الحساب الجاري من ١,٣٨ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٩/٢٠ إلى ٢,٧٩ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٠/٢١. ترجع الزيادة في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي إلى تراجع عوائد قطاع السياحة إلى ٠,٣ مليار دولار مقارنة بـ ٣,٢٤ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٩/٢٠ قبل انتشار وباء كوفيد-١٩. عوض جزئياً زيادة التحويلات من الخارج التي زادت بنسبة ١٩,٩٪ من ٦,٦٣ مليار دولار إلى ٧,٩٥ مليار دولار انخفاض قطاع السياحة.

أعلنت مصر عن بيع سندات بقيمة ٣,٧٥ مليار دولار على ثلاث شرائح بإجمالي استحقاق خمس وعشرة وأربعين سنة. وجاء توزيع الإصدار على النحو التالي: ٧٥٠ مليون دولار في سندات لأجل ٥ سنوات بنسبة ٣,٨٧٥٪ ، و ١,٥ مليار دولار في سندات لأجل ١٠ سنوات بنسبة ٥,٨٧٥٪ ، و ١,٥ مليار دولار في سندات لأجل ٤٠ سنة بنسبة ٧,٥٪.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ على أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨,٢٥٪ وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩,٢٥٪، مما كان متوقفاً على البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة إلى ١٠,٥٪ منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتى نوفمبر ٢٠٢٠. وأشار البنك المركزي أن معظم المؤشرات المصرية تتعافى تدريجياً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩، في حين ارتفعت أسعار النفط العالمية والسلع الأخرى لتصل إلى مستويات توقفت على مستويات التي وصلوا إليها بعد الجائحة، مع عدم اليقين بشأن اتجاه أسعارها في المستقبل. نتيجة لذلك، قررت لجنة السياسة النقدية إبقاء سعر الفائدة دون تغيير.

أعلنت الحكومة عن مشروع ميزانيتها للسنة المالية ٢٠٢١/٢٢ التي تستهدف تحقيق فائض أولي بنسبة ١,٥٪ وعجز إجمالي بنسبة ٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي. تقترض الميزانية زيادة بنسبة ١,٦٪ في إجمالي الإيرادات، في حين أن من المتوقع نمو الأجور بنسبة ١١,٤٪. الميزانية لم يوافق عليها البرلمان بعد ولم يوقعها الرئيس.

أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر مارس ليبلغ ٤٠,٣ مليار دولار مقارنة بـ ٤٠,٢ مليار دولار في فبراير. نلاحظ أن هذه الزيادة حدثت بالرغم من انخفاض قيمة الذهب لدى البنك المركزي بحوالي ١٤٠ مليون دولار بسبب انخفاض سعر الذهب العالمي. وأخيراً نلاحظ أن اختار البنك المركزي بدمج إيرادات عوائد السندات الدولية البالغة ٣,٧٥ مليار دولار في الاحتياطيات الرسمية بل ضمها إلى احتياطيات المستوى الثاني التي قفزت بمقدار ٣,١ مليار دولار لتصل إلى ٧,٨ مليار دولار أمريكي.

استقر معدل التضخم في شهر مارس ٢٠٢١ ليصل إلى ٤,٥٪ على نفس مستوى شهر فبراير، ويختر هذا أدنى مستوى منذ عشرة سنوات.